

تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل جائحة كورونا نموذج عن شركات عالمية

The application of Corporate Social Responsibility in the context of the Corona pandemic A model of international companies

رزاي سعاد

جامعة الجزائر 3، الجزائر

s.rezzai22@gmail.com

زاهية توام *

جامعة الجزائر 3، الجزائر

k7z2014@outlook.fr

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/10

تاريخ الاستلام: 2020/11/04

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of corporate social responsibility, especially in crisis period, such as the Corona crisis that the world is living today. By presenting models for global companies such as Intel, Lego and others during this pandemic, it is clear that the economy, through financial and commercial institutions, entering the crisis line to mitigate their excesses and playing not only a humanitarian role, but this economy can also make gains for itself, not necessarily financial or real-time gains, but can be gained after a while.

Keywords: Corporate Social Responsibility, corona virus; COVID19.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات في ظل أزمة وباء كورونا التي يعيشها العالم اليوم. ومن خلال عرض تجارب لشركات عالمية مثل انتل وليغو وغيرها خلال هذه الجائحة تبين أنه يمكن للاقتصاد، عبر الشركات المالية والتجارية العملاقة، الدخول على خط الأزمات للتخفيف من حدتها، ليس فقط بتأدية دور انساني تمليه عليه قواعد ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإنما يمكن لهذا الاقتصاد أيضاً أن يحقق لنفسه مكاسب، ليس بالضرورة مالية أو آنية وإنما مكاسب يمكن جنيها بعد حين. كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فيروس كورونا؛ كوفيد 19.

JEL Classification Codes: E52, M14, M21

* المؤلف المراسل.

مقدمة

على الرغم من وجود نقاشات حادة وكبيرة، يتم تداولها يوميا مع ظهور جائحة كورونا، حول تأثيرها على العالم والاقتصاد العالمي وما يمكن أن ينجم عنه من أزمات اجتماعية واقتصادية حادة، إلا أن هناك إغفالا واضحا للعلاقة الموجودة بين هذا الفيروس المستجد والمسؤولية الاجتماعية. فالمسؤولية الاجتماعية أصبحت أساسية في أي مؤسسة او شركة ناشئة على أرض الواقع، ومع ظهور أزمة كورونا فقد أتيحت لهذه الشركات فرص كبيرة ودروس يمكن الاستفادة منها، لاختبار مدى فعالية هذه الشركات في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية في أوقات و الظروف الصعبة كونها تشكل ركنا أساسيا في حياة المجتمعات.

ومن هنا تنبثق إشكالية بحثنا والتي نصوغها بالشكل التالي:

ما مدى فعالية ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات في مواجهة أزمة وباء كورونا فيروس؟

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى 3 محاور:

المحور 1 : التأسيس النظري للمسؤولية الاجتماعية.

المحور 2 : التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

المحور 3 : نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات عالمية خلال أزمة كورونا

المحور الأول – التأسيس النظري للمسؤولية الاجتماعية

أولا- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفاً بشكل واضح في النصف الاول من القرن العشرين حيث كانت المنظمات تحاول تعظيم ارباحها بكافة الوسائل ولكن مع النقد المستمر لمفهوم الارباح فقد ظهرت دوافع لان تتبنى دورا اكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها.

ولم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حتى وقتنا الراهن، بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، وبالرغم من هذه الصعوبة في تحديد دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة الى تعريفها، وفيما يلي عرض لأهمها:

عرف (Peter Drucker) عام 1977 المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (السحيباني، 2009، صفحة 4) ، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

أما carroll فأوضح بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشتمل على أربع جوانب أساسية متكاملة تتمثل في المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية (التطوعية) (Carroll, 1991, p. 402)

وحسب المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية فإن هذه الأخيرة هي مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين، والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدي المؤسسة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو المنظمة وادراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الإنسان والمستهلك وفي أنشطته التشغيلية أو في وضعه الاستراتيجي. (حسن، 2019، صفحة 32)

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "الالتزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة العمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بشكل عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف (GUYONNAND & WILLARD, 2004, p. 5)".

أما المنظمة العالمية للمعايرة فتعتبر المسؤولية الاجتماعية " بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، إذ تركز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة". (CAPRON & Ianoizelee, 2007, p. 23). ومما سبق يمكن تحديد مفهوم "المسؤولية الاجتماعية بأنها: مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها ، فهي التزام أخلاقي واجتماعي وانساني تجاه كافة المنظمات العاملة في المجتمع لتطويره وتحديثه في كافة الأنشطة الإنسانية مثل رعاية المتفوقين علمياً، حملات التوعية المجتمعية... وهكذا وذلك من أجل تطوير المجتمع وتحديثه."

ثانيا - أهمية المسؤولية الاجتماعية

ان تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية من شأنه تحقيق مزايا بالنسبة للمؤسسة والمجتمع و الدولة و أهمها ما يلي:

1- بالنسبة للمؤسسة:

✓ تحسين سمعة المؤسسة، حيث تبني سمعة المؤسسات على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى مستوى الشفافية التي تتعامل بها المؤسسة ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري (سعداوي و خلاوي، ديسمبر 2019، صفحة 412) ، ومن بين هذه الاسس نجد ركائز المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في الحوكمة (النجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى مستوى الشفافية التي تتعامل بها

المؤسسة) والمواطنة (مدى مراعاة المؤسسة للاعتبارات البيئية والمجتمع) و موقع العمل (اهتمام المؤسسة بالعامل البشري) وعليه فإن هذه الركائز تساهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعة المؤسسة، كما أنها تساهم بشكل كبير في ربط العلامة التجارية للمنظمة بمشاعر الحب والاحترام بما يساعد بشكل كبير في دعم الوزن النسبي للعلامة التجارية الخاصة بالمؤسسة:

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة عملية مهمة ومفيدة في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة كافة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، فهي تساعد المؤسسة في تفعيل علاقتها بالمجتمع المحلي وأصحاب القرارات المهمة في إطار تقديم خدمات مجتمعية (حسن، 2019، صفحة 36) :

✓ تساعد المنظمات والمؤسسات على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، كما تؤثر بشكل إيجابي على تحسين مناخ العمل وكفاءته وتطويره بما يؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف و بالتالي ينعكس على تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالمؤسسة:

2- بالنسبة للمجتمع: تساهم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع بتحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص و تحسين نوعية الخدمات المفيدة للمجتمع. كما تؤدي إلى الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف و الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد و هذا يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي و الشعور بالعدالة الاجتماعية (منصور و آخرون،، 2019، صفحة 131).

3- بالنسبة للدولة: وبالنسبة للدولة، فإن تطبيق المؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية من شأنه تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها و خدماتها الصحية و التعليمية و الثقافية والاجتماعية الأخرى. وكذا تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية (عبد الحفيظ، ديسمبر 2019، صفحة 185) . الى جانب المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآليات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ولقد ازدادت أهمية المسؤولية الاجتماعية خصوصاً بعد التسعينيات في المنظمات التي لها فروع في خارج الدولة الأم، فكان لزاماً عليها أن تقدم خدمات طوعية للمجتمع الذي سوف تنشط فيه لكسب ثقة المجتمع ومن ثمة يصبح لها شرعية أكبر، فأصبح هناك إدراك متنام من قبل المنظمات أن نجاحها لا يمكن فقط من خلال تعظيم الأرباح قصيرة الأجل بل لا بد من التركيز على السوق ببعده الاجتماعي. وهذا يدل على أن المديرين حين قيامهم بأعمالهم لا يراعوا المصالح التجارية فقط بل يجب أن يراعوا تحقيق مصالح المجتمع جنباً إلى

جنب دون التقصير في ذلك، ويرى الباحثون أن هناك سيناريوهين للمسؤولية الاجتماعية في المستقبل وهما:
(خميل، ديسمبر 2019، الصفحات 425-426)

-السيناريو القاتم: يعتبر هذا الرأي أن التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية سوف يقل شيئا فشيئا حتى يتلاشى نهائيا من فكر المنظمات وهذا لا يمكنه أن يحدث إلا في ظل انهيار الاقتصاد العالمي؛

-السيناريو المأمول: هو رأي متفائل إذ يعتبر أن التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية سوف يزداد ويصبح أكثر ضرورة، وبالتالي زيادة التزامات المنظمات نحو تحقيق مكاسب أصحاب المصلحة وخاصة المجتمع، وأنه سوف تصبح ثورة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وترى الباحثتان أن التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية سوف يزداد ولكن بدرجة معقولة فمن جهة أدت زيادة المستويات التعليمية والثقافية في المجتمعات إلى تنامي طموحاتها اتجاه المؤسسات، ومن جهة أخرى، فإن زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات خصوصا في ظل تنامي العولمة سوف يجبرها على التسابق نحو تقديم خدمات مجانية للمجتمع لكسب ولائه؛

ثالثا- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح، من حملة أسهم، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء وأيضا العاملين، وأسرههم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وقد جاءت مساهمة "Carroll" بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية التي باجتماعها تشكل المسؤولية الاجتماعية الشاملة للشركات، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني وأخيرا البعد الخيري. وفي إطار ذلك طور "Carroll" مصفوفة بين فيها هذه الأبعاد الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة. والشكل التالي يوضح: هرم المسؤولية الاجتماعية حسب "Carroll".

الشكل رقم (1) : هرم كارول (CARROLL) للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: (Carroll A. , 1991, p. 405)

المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها التزام المؤسسة بتوفير سلع وخدمات بجودة عالية وأسعار مناسبة (الحديد و الصرايرة، 2019، صفحة 55).

المسؤولية القانونية: وتعني التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح كافة المنظمة للعمل .
المسؤولية الأخلاقية: ويقصد بها الالتزام بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهن، واحترام قيم المجتمع وعاداته وتقاليده.

المسؤولية الخيرية أو التطوعية: وتعني الالتزام بتقديم مبادرات وبرامج لخدمة المجتمع وفئاته المختلفة مثل أصحاب الإعاقة، وكبار السن، والشباب. وتوفير الدعم لبرامج تطوعية مثل محو الأمية، والمبادرات الصحية أو البحثية وهكذا .

وتجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع أبعادها الأربعة التي يمكن كتابتها وفق المعادلة التالية:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الطوعية

كما أن وجهات نظر الفئات ذات المصلحة الأساسية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفق هذه الأبعاد الأربعة تتباين من ناحية الأهمية التي تعكس مصطلحتها، حيث يركز المساهمون بالدرجة الأولى على البعد

الاقتصادي، في حين يركز الزبائن على البعد الأخلاقي، أما الموظفين فما يهمهم هو البعد القانوني، وأخيرا المجتمع المدني فيعطي أهمية كبرى للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية (حوشين ورحيل ، 2019، صفحة 211) .

رابعا- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي: (بليزك و بركة، 2017، صفحة 104)

- 1- الحماية وإعادة الإصحاح البيئي: بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
- 2- القيم والأخلاقيات: حيث يقع على عاتق منظمات الاعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- 3- المساءلة والمحاسبة: الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لإتخاذ القرارات.
- 4- تقوية وتعزيز السلطات: تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- 5- الأداء المالي والنتائج: تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
- 6- مواصفات موقع العمل: إعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال إحترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
- 7- العلاقات التعاونية: لا بد أن تتسم ممارسات منظمات الاعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.
- 8- المنتجات والخدمات ذات الجودة: الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية.
- 9- الارتباط المجتمعي: تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا

أودت جائحة كوفيد-19 بحياة أكثر من مليون شخص منذ بداية العام 2020، ولا تزال خسائر الأرواح أخذة في الارتفاع. أما عدد من أصابهم المرض بدرجة خطيرة فهو أكثر من ذلك بكثير، ومن المتوقع أن تتدهور الأحوال المعيشية لقرابة 90 مليون شخص هذا العام لتصل إلى مستوى الحرمان الشديد (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 1).

ورغم أن العالم يعيش حقيقة حقبة عصبية، غير أن هذه الأزمة زادت قوة التضامن الدولي في بعض الجوانب، من التراجع عن قيود التجارة المفروضة على المعدات الطبية إلى زيادة المساعدات المالية للبلدان الضعيفة. وتفيد بيانات صدرت مؤخرا بأن كثيرا من الاقتصادات بدأ يتعافى بسرعة أكبر من المتوقع بعد إعادة فتح الاقتصاد وتجاوز فترة الإغلاق العام.

وقد تسببت جائحة كوفيد-19 وعمليات الإغلاق العام التي صاحبها في اتخاذ إجراءات مالية غير مسبقة بلغت قيمتها 11,7 تريليون دولار أمريكي، أو قرابة 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حسب الوضع في 11 سبتمبر 2020 (صندوق النقد الدولي، الراصد المالي، سياسات التعافي، ملخص التقرير،، أكتوبر 2020، صفحة 1). وتألف نصف هذه الإجراءات من إنفاق إضافي أو إيرادات ضائعة، بما في ذلك التخفيضات الضريبية المؤقتة، بينما تمثل نصفها الآخر في دعم السيولة، بما في ذلك القروض والضمانات وضخ رأس المال من جانب القطاع العام. وأدت الاستجابة القوية من جانب الحكومات إلى إنقاذ الأرواح ودعم الفئات والشركات الضعيفة، وتخفيف التداعيات على الاقتصاد العالمي. غير أن الأزمة، مقترنة بضياغ الإيرادات الناجم عن انكماش الناتج، كان لها عواقب وخيمة على المالية العامة. ففي عام 2020، يُتوقع حدوث طفرة في العجزات الحكومية بمتوسط 9% من إجمالي الناتج المحلي، واقترب الدين العام العالمي من 100% من إجمالي الناتج المحلي (فولز، سبتمبر 2020، صفحة 29)، وهو رقم قياسي. وفي ظل افتراضات السيناريو الأساسي التي تشير إلى تعافٍ قوي في النشاط الاقتصادي وأسعار فائدة منخفضة ومستقرة، يُتوقع أن تستقر نسبة الدين العام العالمي في عام 2021، في المتوسط، ما عدا في الصين والولايات المتحدة. غير أن الأمر يتطلب المزيد من الجهد لمعالجة تزايد الفقر والبطالة وعدم المساواة، ولدعم التعافي الاقتصادي.

وبحسب تقديرات حديثة فإن الاقتصاد العالمي تقلص من الربع الرابع لسنة 2019 إلى الربع الثاني لسنة 2020 إلى (5.2 - %) (بوهراوة، أكتوبر 2020، صفحة 96)، ولكن القراءات ترى أنه ثمة رايح من هذه الأزمة يستثمر في الخاسر. فأما الرايح الأكبر من هذه الأزمة في مؤسسات الإيداع المركزية في الدول الرأسمالية التي على ما يذكر المحققون يملك أسهمها أو حصة معتبرة من أسهمها الخواص، ويأتي على رأس مؤسسات الإيداع المركزية صندوق الاحتياط الفيدرالي الأمريكي. حيث ارتفعت أصوله من 1 تريليون دولار سنة 2008 إلى 6.37 تريليون دولار بتاريخ أبريل 2020 بسبب طباعة الدولار الأمريكي فقد ذكرت تقارير رسمية أنها بعد ما أعلنت حزمة الإنقاذ المقدرة بـ 6 تريليون دولار تحتاج أن تطبع 2 تريليون دولار، وقال رئيس صندوق الاحتياطي النقدي الفدرالي لميني سوتا لا نهاية لقدرتنا على طباعة النقود، ومجلس الشيوخ أجاز لنا هذا " واستعمل في مقابلة أخرى عبارة "Infinity cash" سيولة نقدية لا حدود لها " وتأتي معها المؤسسات المالية والتأمينات التي كان لها نصيب الأسد من حزمة الإنقاذ المالية؛ فقد تلقت في أمريكا ما يقارب 750 مليار دولار مساعدات مالية، ضمن برامج الدعم الاقتصادي للمؤسسات الاستراتيجية.

وتأتي في المرتبة الثانية المؤسسات العملاقة، وعلى رأسها جماعة السيليكون فالي تكنوقراط الذين استطاعوا أن يسيطروا على مجريات الاقتصاد والسياسة عن طريق التكنولوجيا التي عظمت أرباحهم، فاستطاعوا إخضاع الحكومات المحلية والجهوية إلى سلطتهم الناعمة المتمثلة في خدمات التكنولوجيا المالية والخدمات وسلاسة التواصل مما سمح لها بجني أرباح خيالية. ويكفي أن نعرف أن أكبر عشرين من أثرياء العالم ينتمون إلى هذه المجموعة. وكانوا في مقدمة من استفاد من حزمة الإنقاذ المالي. ويكفي أن نعرف كذلك أن جيف بيزوز مالك شركة أمازون كسب في الأشهر الأولى من سنة 2020 ما يقارب 24 مليار دولار، وأعلن توظيفه لأكثر من مائة ألف موظف بدوام كامل وجزئي بسبب كثرة الطلب عليه، وذكر تقرير بلوم بيريغ أنه كسب في يوم واحد 14 مليار دولار أمريكي بعد ما ارتفعت أسهمه بـ 12٪؛ فقد كسب هذا لما كان العالم برمته يزار تحت وطأة الفقر والبطالة والرعب. وكذلك الأمر بالنسبة لفيسبوك فقد ارتفعت أسهم مالكيه بقيمة 15 مليار دولار، وكذلك غوغل وأبل.

أما أكبر الخاسرين في هذه الأزمة في الشعوب التي خسرت وظائفها وخسرت مدخراتها وخسرت استقلاليتها المالية، بحيث أجبرت على الاعتماد على إعانات الدولة وقروضها، فصارت أسيرة لها، لأن المساعدات المالية المقدمة لن تكون بدون عواقب، فستدفع بدلها في المستقبل ديونا بفوائد، وضرائب إضافية وخصوصا وضياح قيمة عملتها. أما الدول الفقيرة، فإنها ستبحث مضطرة عن قروض لسد الحاجة، ويكون من الصعب الحصول على هذه القروض، وإذا حصلت عليها فلن تقدم لها إلا بفوائد عالية بسبب ضعف جدارتها الائتمانية وتصنيفها الائتماني، وهذا زيادة على حزمة من الشروط المجحفة والعواقب السلبية، مما يفقدها حريتها واستقلاليتها.

وقد شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤا في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم. وكانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث عدل صندوق النقد الدولي توقعاته من 3.3 % إلى 3.2 % في عام 2020 في أعقاب ظهور الفيروس (طلحة، ابريل 2020، صفحة 6)، فيما يتجه حاليا إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا أخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدتها خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. من جهة أخرى، توقع البنك الدولي في نفس السياق، بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.4 % في عام 2020، إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي مازالت قائمة، بالتالي فإن توجهات البنك الدولي تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفشي الوباء رغم الجهود الدولية

والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصارف المركزية العالمية. وأشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2% عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5% مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. ويبين الشكل رقم (1) توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل 2021.

الشكل رقم (1): توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعام 2021



المصدر: (www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-)

(2020, october-2020)

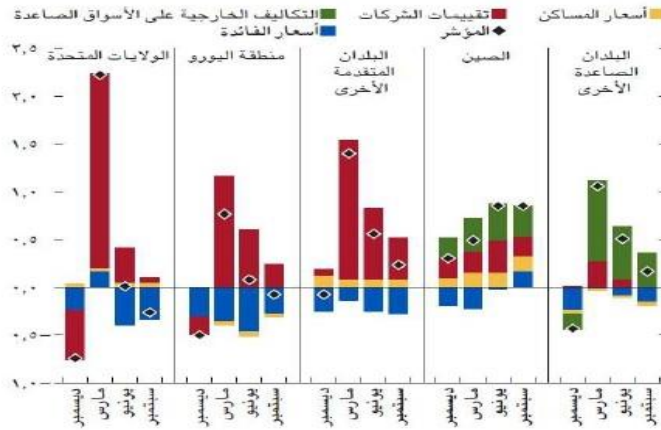
يظهر من الشكل أعلاه، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي المتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4-4% في عام 2020، وهو انكماش أقل حدة مما تنبأ به الصندوق في تقريره لجوان 2020 "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي". ويعكس هذا التعديل نتائج إجمالي الناتج المحلي التي كانت أفضل من المتوقع في الربع الثاني من العام، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث بدأ النشاط يتحسن بسرعة أكبر مما كان متوقعا بعد تخفيف الإغلاق العام في شهري ماي وجوان من العام 2020، وكذلك مؤشرات تحقيق تعافٍ أقوى في الربع الثالث من العام.

وقد ظلت الأوضاع المالية العالمية منذ جوان 2020 تيسيرية بفضل استمرار الدعم الذي تقدمه السياسات. حيث يظهر الشكل اسفله رقم (2) أنه وفي الاقتصادات المتقدمة، زاد تيسير الأوضاع المالية بدعم من استمرار أسعار الفائدة المنخفضة والتعافي الذي شهدته أسواق الأصول الخطرة. وتيسرت الأوضاع المالية بشكل عام في الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين) على مدار نفس الفترة أيضا، فقد اتخذ صناع السياسات خطوات لتخفيف الضرر الذي أصاب النشاط الاقتصادي، وتيسير الأوضاع المالية، والحد من الضغوط في الأسواق المحلية. وخفضت البنوك المركزية بالأسواق الصاعدة أسعار الفائدة، فضلا عن تنفيذ عمليات شراء

أوراق مالية في بعض الحالات. ونتيجة لذلك، كان التأثير السلبي على الاقتصادات والنظم المالية نوعا ما أقل حدة مما كان متوقعا في البداية. (آيكنغرين، سبتمبر 2020، صفحة 21)

وعقب الانكماش في عام 2020 والتعافي في عام 2021، من المتوقع أن يكون مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2021 أعلى من مستوى عام 2019 بنسبة متواضعة قدرها 0.6%. وتشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة هذا العام وفي عام 2021 عبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مسار الصعود الطويل،، أكتوبر 2020).

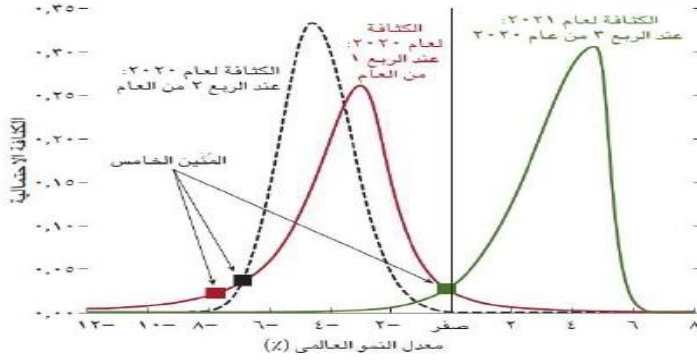
الشكل رقم (2): المحركات الأساسية لمؤشرات الأوضاع المالية العالمية



المصدر: (صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: جسر نحو التعافي، أكتوبر 2020، صفحة 2)

وبالرغم من أن التيسير الكبير للأوضاع المالية منذ أواخر مارس قد ساعد على منع وقوع أزمة مالية وقف أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، فإن تدهور آفاق الاقتصاد أدى إلى نقل توزيع النمو العالمي المتوقع في عام 2020 إلى عمق المساحة السالبة وهذا ما يوضحه الشكل ادناه رقم (3). وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 5.2% في عام 2021 انعكاسا لتوقعات التباطؤ الأكثر اعتدالا لعام 2020 وتماشيا مع توقعات استمرار التباعد الاجتماعي.

الشكل رقم (3): تنبؤات النمو الاقتصادي العالمي قصير المدى



المصدر: (صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: جسر نحو التعافي، أكتوبر 2020، صفحة 2)

أما على الأفق المتوسط، فبعد انتعاشة عام 2021، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي تدريجياً إلى حوالي 3.5% في المدى المتوسط. ويعني هذا أن التقدم سيكون محدوداً في اللحاق بمسار النشاط الاقتصادي الذي كان متوقعاً للفترة 2020-2025 قبل وقوع الجائحة، سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمثل هذا أيضاً انتكاسة حادة للتحسن الذي كان متوقعاً لمتوسط مستويات المعيشة عبر كل مجموعات البلدان. وستؤدي الجائحة إلى عكس مسار التقدم الذي تحقق منذ تسعينات القرن الماضي في تخفيض الفقر العالمي، كما ستؤدي إلى زيادة عدم المساواة. فالأفراد الذين يعتمدون على العمل بأجر يومي ولا تغطيهم شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية تعرضوا لخسائر مفاجئة في الدخل عندما فرضت قيود على الحركة. ومن بين هؤلاء العمال المهاجرون الذين يعيشون بعيداً عن موطنهم والذين كانت فرصهم أقل في الاستعانة بشبكات الدعم التقليدية. ومن الممكن أن ينخفض دخل قرابة 90 مليون شخص إلى أقل من حد الدخل الذي يعكس الحرمان الشديد والبالغ 1.90 دولار يومياً هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل إغلاق المدارس أثناء الجائحة أحد التحديات الكبرى الجديدة التي من شأنها أن تخيبت انتكاسة حادة في تراكم رأس المال البشري (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مسار الصعود الطويل، أكتوبر 2020).

وتفترض التوقعات استمرار التباعد الاجتماعي في عام 2021، غير أنه سيتراجع سريعاً بمرور الوقت مع اتساع نطاق تغطية اللقاح المضاد للفيروس وتكثف العلاجات المتاحة. ومن المفترض أن يصل انتقال العدوى محلياً إلى مستويات متدنية في كل مكان مع نهاية عام 2022. وتفترض توقعات المدى المتوسط أيضاً أن تترك الأزمة ندوباً غائرة على الاقتصادات من جراء عمق الركود والحاجة إلى تغيير هيكلية، مما خلف تأثيرات دائمة على الناتج الممكن. وتتضمن هذه التأثيرات تكاليف التكيف وانعكاسات على إنتاجية الشركات التي تمكنت من البقاء في ظل جهودها لتعزيز أمان أماكن العمل، وتداعيات الصدمة المتمثلة في إفلاس الشركات، والعمليات المكلفة لإعادة توزيع الموارد على القطاعات، وخروج العمال المحبطين من سوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي

هذه الآثار الغائرة إلى تفاقم العوامل التي تسببت في خفض نمو إنتاجية الكثير من الاقتصادات في السنوات السابقة على الجائحة - وهي البطء النسبي لنمو الاستثمارات الذي يعوق تراكم رأس المال المادي، وتراجع التحسينات في رأس المال البشري، والتباطؤ في تحقيق مكاسب الكفاءة المأتية من الجمع بين التكنولوجيا وعوامل الإنتاج.

المحور الثالث: نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات عالمية خلال أزمة كورونا

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تزامنت مع عصر ثورات المعلومات والاتصالات، وأيضا في ظل الأزمات الكبرى المتتالية والتي من بينها بالطبع أزمة فيروس كورونا، أدت إلى بروز مدى أهمية خدمة المجتمع وتنمية الشعور بالمسؤولية المجتمعية، مما أدى إلى تطور نوعي في معنى المسؤولية الاجتماعية وهذا التطور كان ناشئا عن أزمة كورونا أي أنه هناك تطور في المفهوم نظريا وتطبيقا، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية للأفراد والمؤسسات مطلوبة في كل الظروف وخاصة في الظروف الصعبة، بمشاركة الفرد أو المؤسسة في خدمة المجتمع كل حسب إمكانياته وقدراته ومواهبه، وهذا سينعكس بالإيجاب على المجتمع ككل، فاعتبارات المسؤولية الاجتماعية وفي ظل تنوعها وتطورها كفيلة بتغيير وجه الحياة في المجتمع بالكامل، وبهذا جعلت المسؤولية الاجتماعية الحكومات والمؤسسات والأفراد في قارب واحد يعملون كفريق متناغم للمصلحة العامة، وفي ظل الظروف العصيبة أصبحت مؤسسات المجتمع تقوم بالمشاركة العاجلة حسب الاحتياجات الملحة مثل تأمين المعدات الطبية والأدوية وأماكن تخصص كمستشفيات للحجر الصحي والعلاج، وتختلف مستويات المشاركة وحجمها وطبيعتها حسب إمكانيات كل مؤسسة، من أجل التأثير على هذا الفيروس القاتل والتخفيف من أضراره. وفيما يلي نماذج عن ممارسات ومبادرات قامت بها شركات عالمية بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمساعدة في التخفيف من أثار جائحة كورونا.

- **شركة هواوي الصينية:** حيث قامت شركة هواوي الصينية بإلغاء مشاركتها في مؤتمر برشلونة العالمي للجوال؛ حفاظاً منها على صحة موظفيها؛ الذين تم وضع بعضهم في الحجر الصحي لمدة 14 يوماً. هذا القرار، وإن انطوى على خسارة ما؛ إذ لم تتمكن الشركة من الحصول على بعض الفرص التي كانت تنتظرها في هذا المؤتمر، إلا أنه مكسب في حد ذاته؛ حيث عمقت من انتماء موظفيها إليها، ويرفع من معدلات اندماجهم الوظيفي. لكن "هواوي" لم تكن هي الوحيدة التي اتخذت هذا الإجراء؛ فقد قررت شركة الاتصالات السويدية "إريكسون" سحب معرضها من النظام العالمي لاتصالات الاتصالات المتنقلة (GSMA)؛ حيث لا يمكن ضمان صحة موظفيها المشاركين. وفي هذا الصدد، قال بوري إيكهولم؛ الرئيس والمدير التنفيذي للشركة: "إن صحة وسلامة موظفينا وعملائنا وأصحاب المصلحة الآخرين هي أولويتنا القصوى، فهذا ليس قراراً اتخذناه باستخفاف."

- **مجموعة "علي بابا" القابضة لمؤسسها "جاك ما":** فقد اتخذت الشركة عدد من القرارات والإجراءات التي تنبع من تحملها لمسئوليتها الاجتماعية تجاه الصين بصفة عامة وتجاه المدينة المنكوبة وغيرها

من المدن المجاورة بصفة خاصة. وقد أعلنت المجموعة تخصيص مبلغ 100 مليون يوان، أي حوالي 14.4 مليون دولار، للمساعدة في العثور على لقاح لفيروس كورونا وإن 40 مليون يوان، أي حوالي 5.8 مليون دولار، ستذهب إلى منطمتين حكوميتين بحثيتين في الصين، بينما سيستخدم المبلغ المتبقي لدعم تدابير "الوقاية والعلاج" (فرج، 2020). كما تحركت المجموعة مرة أخرى وفي الوقت التي عملت فيه الشركات و المواقع الأمريكية للبيع الإلكتروني على تخفيض أسعارها لتوفير بعض منتجاتها لتكون بديل للمنتجات الصينية أمام المستهلكين، قامت الشركة بشراء المنتجات من الشركات الصينية بالسعر المعتاد وعرضها بأسعار مخفضة على المستهلك الصيني وقد قدرت الخسائر المبدئية حتى نهاية شهر يناير 2020 أي في فترة لا تزيد عن 12 يوم نحو 2.3 مليار يوان أي 320 مليون دولار وذلك بهدف دعم منتجات بلاده. ولم تكن المجموعة بما قدمت ولم يكن نهج الشركة ومؤسسها هو الهروب من الازمة بأقل الخسائر أو ان تكون هذه الأزمة مصدر للكسب منها أو استغلال الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بل علي العكس من ذلك فقد تدخلت المجموعة بشكل مختلف لدعم الشركات المتضررة، وأعلنت المجموعة أنها سوف تقدم قروضا بفائدة مخفضة بقيمة نحو 20 مليار يوان أي ما يعادل 2.86 مليار دولار من خلال وحدة "ماي بنك" التابعة لشركتها الشقيقة "أنت فاينانشال" وسوف يستفيد من هذه القروض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أجرت تعاملات تجارية مع "علي بابا" لأكثر من عام على أن يخصص نصف هذا المبلغ للشركات من إقليم هوبي الأكثر تضرراً من فيروس كورونا، والذي أدى إلى توقف صور الحياة للسكان في الإقليم بشكل شبه نهائي، والنصف الآخر للشركات من بقية البلاد، ومن المقرر أن تقل الفائدة بنسبة 20 في المئة عن اسعار الفائدة السائدة في البلاد.

- الشركة الدانماركية **Lego**: تعتبر الشركة الدانماركية المعروفة بتصنيع مكعبات اللعب الملونة للأطفال Lego، من أفضل الشركات العالمية سمعة في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث لم تقم أي شركة بإظهار مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية حسب تقرير السمعة الدولية مثل شركة (Lego)، حيث حازت على المركز الأول بقائمة العام 2020. ويرجع هذا التقدم المحرز إلى جهودها المبذولة لتحقيق الاستدامة البيئية، وهو ما يتضح أيضاً في مكعبات البناء الملونة التي اشتهرت بها الشركة. فقد أصبح في الآونة الأخيرة، اسم (Lego) مرادفاً للاستدامة البيئية، حيث تؤمن الشركة بمسؤوليتها اتجاه الأطفال فقد قررت استثمار 150 مليون دولار خلال الفترة 2015-2030 لتحسين الألعاب من أجل البيئة (www.givainc.com/blog/index.cfm/2015/12/7/Case-Studies-in-CSR-Lego-to-Invest-150-Million-in-Sustainability-Projects). ولقد رفعت شركة (Lego) المعيار عبر التزامها بعالم الغد وأعطت الأولوية للمسؤولية الاجتماعية في الشركة، وأدمجتها في كل ما تفعله (catId=2&http://syria-ex.com/display_art.php?id=7358). وهذا ما برهنته كذلك خلال تفشي وباء كورونا حيث قامت شركة ليغو بصنع معدات واقية للعاملين في مجال الرعاية الصحية على الخطوط

الأمامية لمواجهة وباء فيروس كورونا حيث أعلنت الشركة أنها قامت بتعديل الآلات في مصنعها في بيلوند ، الدنمارك، لتصنيع معدات الحماية الشخصية ، وتنتج 13000 قناع بلاستيك يوميًا لعمال المستشفيات الدنماركيين. حيث شارك ما يقرب من 100 موظف في المشروع، من تطوير التصميمات إلى إنشاء قوالب إلى العمل مع الموردين للمواد الخام. كما تبرعت الشركة بنصف مليون بالإضافة إلى 50 مليون دولار تم التعمد بها لمساعدة الأطفال المحتاجين

(<https://www.akhbaralaan.net/entertainment/misc/2020/04/15/>شركة-ليغو-تصنع-

13000-قناع-وجه-يوميًا-للعاملين-في-مجال-الرعاية-الصحية-صور، 2020).

- شركة INTEL: تعتبر Intel من أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وقد أحرزت الشركة خلال العقد الماضي تقدماً كبيراً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتوفير كميات ضخمة من المياه في المجتمعات المحلية، وتحقيق المساواة في الأجور بين الجنسين لدى قوتها العاملة حول العالم وغيرها من الإنجازات الأخرى. كما يحدد تقرير شركة Intel حول المسؤولية الاجتماعية والذي تم نشره في شهر ماي 2020 استراتيجية وأهدافاً جديدة للعام 2030 بهدف مواصلة التقدم خلال العقد القادم، بدءاً من تحقيق كفاءة استهلاك الموارد المائية، والاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الخضراء، وإعادة تدوير كامل النفايات الناتجة عن عمليات تصنيع الشركة حول العالم، ووصولاً إلى مضاعفة أعداد السيدات والأقليات التي لا تحظى بتمثيل كافٍ في المناصب القيادية العليا، وتوسيع نطاق برامج حقوق الإنسان في سلاسل التوريد التابعة للشركة. وأبدت Intel التزامها بالتعاون مع القطاعات والحكومات والمجتمعات لمعالجة التحديات التي يواجهها العالم والمتمثلة في التغير المناخي والتباين الشديد في اعتماد التقنيات الرقمية حول العالم وكذا التفشي الحالي لجائحة كوفيد-19 عبر مجموعة من الخطوات نذكر منها (<https://www.msn.com/ar-eg/news/techandsience> إنتل-تصدر-تقريرها-الخاص-بالمسؤولية-الاجتماعية-للشركات-والذي-يحدد-أبرز-

التحديات-العالمية-الراهنه/BB14fIAx-ar):

✓ إحداث نقلة نوعية في مجال الصحة والسلامة باستخدام التكنولوجيا: حيث ستتعاون إنتل مع شركائها في الحكومات وقطاعات الرعاية الصحية وعلوم الحياة لتوظيف التطورات التقنية في مبادرات التصنيع والنقل والرعاية الصحية، بما في ذلك تسريع ابتكار العلاجات للأمراض والارتقاء بسوية خدمات الرعاية الصحية. وستشمل هذه الجهود مبادرة تكنولوجية خاصة بالاستجابة الوبائية، والتي أعلنت عنها الشركة مؤخراً وتشمل تطبيق تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والحلول التقنية عالية الكفاءة في تشخيص وعلاج مرض كوفيد-19، والاستعداد بشكل أفضل للأوبئة المحتمل انتشارها مستقبلاً.

✓ تتعاون إنتل مع الحكومات والمجتمعات لردم الهوة الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى المهارات التقنية اللازمة لتولي الوظائف المتاحة حالياً وفي المستقبل. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الذكاء الاصطناعي للشباب من

إنتل الذي يوفر مناهج دراسية وموارد حول الذكاء الاصطناعي لأكثر من 100 ألف طالب في المدارس الثانوية والمهنية في 10 دول، مع مواصلة العمل على توسيع انتشاره حول العالم. وبحلول العام 2030، تخطط إنتل للمشاركة مع الحكومات في 30 دولة و30 ألف مؤسسة حول العالم لتحقيق التزاماتها في هذا المجال، وهي ملتزمة بتمكين أكثر من 30 مليون شخص من الوصول إلى برامج تدريبية حول مهارات الذكاء الاصطناعي.

✓ التزمت شركة إنتل - بالإضافة إلى 10 ملايين دولار في شكل تبرعات لجهود الإغاثة العالمية ضد-COVID-19، بتقديم 50 مليون دولار في إطار لمبادرة تكنولوجيا الاستجابة للجائحة لمكافحة فيروس كورونا من خلال تسريع عملية إتاحة التكنولوجيا في عدة مجالات كالعناية بالمرضى، تسريع البحث العلمي والتأكد من إتاحة التعليم عن بعد للطلبة. بالإضافة إلى إنشاء صندوق ابتكار إضافي خاص بالطلقات التي تحتاج إلى الوصول لخبرات وموارد إنتل من أجل إحداث أثر فوري. (<https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/corporate/>)

✓ تعاونت إنتل مع أكثر من 100 شركة لإطلاق نحو 200 مشروع بتكلفة إجمالية تفوق 30 مليون دولار أمريكي؛ حيث ركزت هذه المشاريع على مجالات متنوعة بدءاً من إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وصولاً إلى الخطوات الأولية نحو التعافي. وقد حرصت شركة إنتل خلال تلك الفترة على تزويد مُصنعي أجهزة التنفس الصناعي بالأجزاء والقطع الأساسية، كما ساهمت في إنشاء وحدات افتراضية للعناية المركزة & (16/10/2020). (<https://amwalalghad.com/2020/07/22> consulté le 16/).

✓ قامت شركة إنتل بشراكة مع منطقة مدارس لوس أنجلوس الموحدة وشركتي لينوفو وفياكوم سي بي إس، عن استعانتهما بمجموعة من المعلمين وخبراء التكنولوجيا والترفيه بهدف إنشاء المحتوى التعليمي الجديد والمبتكر "كيف أحدد أفضل مجال مهني؟"، القابل للدمج في المناهج الدراسية. بحيث يساهم هذا البرنامج القائم على الحوافز في إلهام الطلاب ضمن المجتمع، وزيادة تفاعلهم ومساعدتهم على اختيار مجال مهني في مسيرتهم المستقبلية.

✓ وضعت Huiying Medical، وهي عضو في Intel® AI Builders، حل من أجل التشخيص بواسطة التصوير الطبي الذي يستخدم الأشعة المقطعية الصدرية للمساعدة في الكشف عن التهابات الفيروس التاجي في وقت مبكر لاستكمال الاختبارات المخبرية القياسية- (<https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/artificial-intelligence/posts/huiying-medical-covid19>)

✓ ومن خلال شراكتهما مع المستشفيات في الصين، طورت هويينغ ميديكال خوارزميات تعتمد على بيانات التصوير المقطعي من أكثر من 4 آلاف حالة مؤكدة من الفيروس التاجي ونشرت نظام الفحص بمساعدة الذكاء الاصطناعي في أكثر من 20 مستشفى في الصين تقع على الخطوط الامامية لمكافحة المرض في الوقت الحقيقي. (<https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/artificial-intelligence/posts/huiying-medical-covid19>)

الخلاصة:

مع ظهور جائحة كورونا التي هاجمت جميع دول العالم، أصبح القطاع الخاص في تحد مباشر مع هذه الجائحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وهذا ما جعل الشركات في اختبار حقيقي لكيفية التعامل وقت الأزمات، وأتيحت لها فرص كبيرة و دروس يمكن الاستفادة منها لاختيار مدى فعالية هذه الشركات في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية.

من هنا توصلنا إلى جملة من النتائج :

- تعددت واختلفت المفاهيم التي أعطت للمسؤولية الاجتماعية، مما جعل من الصعوبة الوقوف عند احدها، او تحديد مفهوم دقيق لها حتى وقتنا الراهن؛
- ضرورة الاقتناع بالأهمية البالغة للمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة من خلال تحسين سمعتها وزيادة قدرتها التنافسية وبالنسبة للمجتمع من خلال تحقيق الإستقرار الاجتماعي
- يتضح لنا من خلال نماذج التعامل هذه أن الشركات المسؤولة اجتماعيا لا تفكر خاصة في ظل أزمات كهذه، بشكل فردي، ولا في مصلحتها الخاصة، وإنما توجه اهتمامها إلى القضايا الكبرى، التي لا تشغل مجتمعها المحيط فحسب، وإنما المجتمع العالمي ككل والإنسانية جمعاء.
- من الواضح أنه من وسط الظلمات يخرج النور، وهذا يتضح لنا في ظل هذه الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم نتيجة تداعيات فيروس كورونا.
- وبسبب اعتماد الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر الأخيرة على سلاسل الإمداد الصينية و الآسيوية، والإتحاد الأوروبي، وأسواق أمريكا الجنوبية وما يطلق عليه نموذج أندونيسيا، فإن أفضل هذه البدائل تتوفر في الاقتصاديات الناشئة في أفريقيا خاصة إذا ما استغلت هذه الظروف الاقتصادية بما لها من بنية تحتية قوية و خيارات و ثروات اقتصادية. وعليه يجب ايقاظ وعي الشعب بجميع فئاته، بإحياء مفهوم المسؤولية المشتركة بين الجميع بلا استثناء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم "كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته" وهذا سيكون أحد أسباب النجاح والتغلب على هذا الوباء.

قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

- CAPRON, Q., & Ianoizelee, M. (2007). *la responsabilité sociale des entreprises*. paris: Edition la Découverte.
- عبد القادر منصور منصور ، و وآخرون.. (2019). المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. ، كتاب جماعي حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الاولى..
- المقالات في مجلة علمية:
- عرين عاطف الحديد، و محمد نجيب الصرايرة. (ابريل، 2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال - شركة البوتاس العربية نموذجاً. (جامعة السلطان قابوس، المحرر) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 10(1).
- أحمد عبد الحفيظي. (ديسمبر 2019). آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي* (7).
- فريد خميلي. (ديسمبر 2019). واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية بشركة المراعي - نموذجاً مقترحاً. *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية*، 6(3).
- كمال حوشين ، وأسية، رحيل . (نوفمبر، 2019). دور أخلاقيات العمل في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي* (7).
- مراد مسعود سعداوي، و راضية خلادي. (ديسمبر 2019). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولايي الاغواط وغرداية. *مجلة ابعاد اقتصادية*، 9(2).
- باري أيكينغرين. (سبتمبر 2020). الأزمة الحالية تبرز ضرورة تعزيز البنين المالي العالمي.. *مجلة التمويل والتنمية*.
- رضا فولى عثمان ثابت حسن. (2019). *التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية*، كتاب جماعي حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- سعيد بوهراوة. (اكتوبر 2020). فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في المنظور الاسلامي، *التداعيات والحلول. مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، 33(3).

- عبد الحليم بليراك، والسعيد بركة. (2017). العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات. مجلة الاقتصاد الصناعي (13).
- الوليد أحمد طلحة. (ابريل 2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية.
- أولريخ فولز. (سبتمبر 2020). الاستثمار في التعافي الأخضر، الجائحة ليست إلا مقدمة لأزمة مناخية وشيكة. مجلة التمويل والتنمية.
- **المدخلات في المؤتمرات:**
- صالح السحيباني. (2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف: المعهد العربي للتخطيط. بيروت، لبنان.
- **التقارير:**
- صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2020). تقرير الاستقرار المالي العالمي: جسر نحو التعافي.
- صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2020). الرائد المالي، سياسات التعافي، ملخص التقرير..
- صندوق النقد الدولي. (اكتوبر 2020). آفاق الاقتصاد العالمي، مسار الصعود الطويل..
- **المواقع الالكترونية:**
- 16/10/2020., h. c., & <https://amwalalghad.com/2020/07/22> consulté le 16/. (n.d.).
- 16/10/2020., -h.-r.-l.-r. c. (n.d.).
- Carroll, A. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. Business- Horizons.
- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons.
- GUYONNAND, M., & WILLARD, F. (2004). management environnemental au développement durable des entreprises. France: ADEME.
- catId=2&http://syria-ex.com/display_art.php?id=7358. (بلا تاريخ).
- <https://www.akhbaralaan.net/entertainment/misc/2020/04/15>/شركة-ليغو-تصنع-13000-قناع-وجه-يوميًا-للعاملين-في-مجال-الرعاية-الصحية-صور. (15 04 2020).
- <https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/artificial-intelligence/posts/huiying-medical-covid19>. (n.d.).
- <https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/artificial-intelligence/posts/huiying-medical-covid19>. (n.d.).
- <https://www.intel.fr/content/www/fr/fr/corporate->. (n.d.).

- <https://www.msn.com/ar-eg/news/techandscience> إنتل-تصدر-تقريرها-الخاص-
بالمسؤولية-الاجتماعية-للشركات-والذي-يحدد-أبرز-التحديات-العالمية-الراهنه/ar-BB14fIAx. (بلا
تاريخ).
- www.givainc.com/blog/index.cfm/2015/12/7/Case-Studies-in-CSR-Lego-to-Invest-150-Million-in-Sustainability-Projects. (n.d.).
www.givainc.com/blog/index.cfm/2015/12/7/Case-Studies-in-CSR-Lego-to-Invest-150-Million-in-Sustainability-Projects consulté le 27/10/2020. Retrieved
10 23, 2020
- [www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-](http://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020)
october-2020. (2020 ,10 26). le 26/10/2020 consulté .
- أحمد سمير فـجـ. (2020 ,03 23). المسؤولية الاجتماعية للشركات وتخفيف آثار فيروس كورونا
الاقتصادية على الصين. تاريخ الاسترداد 28 octobre, 2020. من
<https://www.youm7.com/story/2020/3/23>